

قائد انقلاب صناعة النفط

الأمير عبدالعزيز بن سلمان

يدير معركة أسعار لا تحتمل تكرار الفشل



● معادلة خفض الإنتاج من قبل أكفأ المنتجين وأقلهم تكلفة، لدعم الأسعار، وما ينطوي عليه من نزيف الحصص في الأسواق، يمكن أن تستمر لبعض الوقت، لكنها لن تدوم طويلاً.

● التأثير الكبير والمحوري لوزير الطاقة السعودي في قيادة معركة النفط المصرية المؤجلة لا يرجع إلى كونه نجل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز فقط، بل أيضاً لأنه يعد واحداً من بين أرفع خبراء الطاقة في البلاد والعالم.

لإجبارهم على الانسحاب من الأسواق حين تنخفض الأسعار عن مستوى تكلفة الإنتاج. ويبدو أن الرياض اختارت الوقت المناسب بعد تزايد المؤشرات الأوروبية والأمريكية وعرضت أسعارها بخصومات كبيرة تصل إلى 25 دولاراً للبرميل. وتؤكد شركات تجارة النفط أن اندفعت فور انهيار اتفاق خفض الإنتاج إلى استخدام طاقة إنتاجها الإضافية لترفع الإمدادات إلى 12 مليون برميل يوميا، بعد أن كانت تنتج منذ سنوات نحو 9.7 مليون برميل يوميا.

وسارعت بعد أيام إلى إعلان زيادة طاقة الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، اعتباراً من الشهر المقبل، ثم أعقبت ذلك بإعلان خطط لزيادة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يوميا، وتؤكد إصرارها وعزمها على إعادة رسم خارطة صناعة النفط.

المئة من الإمدادات العالمية. وتشير مواقف الرياض إلى أن الانقلاب لا رجعة فيه، بعد أن استأجرت عشرات الناقلات لضخ النفط في الأسواق الأوروبية والأمريكية وعرضت أسعارها بخصومات كبيرة تصل إلى 25 دولاراً للبرميل. وتؤكد شركات تجارة النفط أن اندفعت فور انهيار اتفاق خفض الإنتاج إلى استخدام طاقة إنتاجها الإضافية لترفع الإمدادات إلى 12 مليون برميل يوميا، بعد أن كانت تنتج منذ سنوات نحو 9.7 مليون برميل يوميا.

وسارعت بعد أيام إلى إعلان زيادة طاقة الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، اعتباراً من الشهر المقبل، ثم أعقبت ذلك بإعلان خطط لزيادة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يوميا، وتؤكد إصرارها وعزمها على إعادة رسم خارطة صناعة النفط.

الدبلوماسي الأميركي تشارلز فريمان يرى أن الأمير عبدالعزيز بن سلمان يمثل ظاهرة جديدة هي «التكنوقراط الملكي» ويصفه بأنه «ذكي عالمي الأفق وخبير في عمل الوزارة التي ظل يعد نفسه لإدارتها منذ عشرات السنين»

طاقات متجددة

ولا تقف خطط وزير الطاقة السعودي عند إعادة رسم خارطة النفط، فهو يؤكد على أن الرياض تريد إنتاج وتخفيف اليورانيوم في المستقبل في إطار سعيها للاستفادة من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

وكانت السعودية قد أعلنت في يناير الماضي أنها تلقت عرض إنشاء أول مفاعلين نوويين من 5 دول هي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وكوريا الجنوبية والصين، وتمتد طموحات الرياض إلى توسيع استغلال الطاقات المتجددة حيث تؤكد أنها تستهدف توليد ما يصل إلى 9.5 غيغاواط من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2023.



وعززت موقعها في معركة الطاقة في فبراير الماضي بإطلاق أكبر مشروع للغاز الصخري خارج الولايات المتحدة. ويقول محللون إن حجم الاحتياطيات السعودية وكثافة تركيز الغاز توفر قاعدة متينة لنجاح المشروع.

وأعلنت شركة أرامكو، أنها ابتكرت طريقة جديدة تجارياً، لاستخراج الغاز الصخري باستخدام ماء البحر، مما سيذلل عقبة نقص المياه اللازمة للتكسير في الصحراء. ويقول محللون إن ذلك سيضيف من قدرة السعودية على الذهاب إلى نهاية معركة إعادة رسم خارطة الطاقة العالمية.

ولا تقتصر معركة الأسعار، كما يشاع في الإعلام على إحقاق الضرر بروسيا، التي لا تملك سوى طاقة إنتاج إضافية محدودة، بل تشمل جميع منتجي النفط مرتفع التكلفة

وفي حالة نادرة في العوائل المالكة، قضى الأمير عبدالعزيز جميع حياته المهنية في أروقة صناعة الطاقة السعودية منذ حصوله على شهادة البكالوريوس ثم الماجستير في الإدارة الصناعية عام 1985 من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وقد تدرج منذ ذلك الحين في أنواع المناصب الحساسة، لتكتمل خبراته في كافة جوانب صناعة النفط والطاقة، وكانها مخاض طويل للتخضير لإدارة صناعة الطاقة السعودية في هذه المرحلة الحاسمة.

وقد تخرجه تولى منصب مدير إدارة الدراسات الاقتصادية والصناعية في مركز البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ليقتضى فيه نحو عقدين ويكون بمثابة منصة الانطلاق إلى أعلى المواقع التنفيذية في صناعة الطاقة السعودية. ثم عين مساعداً لوزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول، خلال إدارتها من قبل وزير النفط الأسبق علي بن إبراهيم النعيمي. وفي عام 2015 تولى منصب نائب وزير البترول والثروة المعدنية بمرتبة وزير.

وبعد عامين صدر أمر ملكي بتعيينه وزيراً للدولة لشؤون الطاقة في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية. واكمل مسار الخبرة الطويلة بتعيينه وزيراً للطاقة، أعقبه في ديسمبر الماضي إضافة مسؤولية جديدة بتعيينه رئيساً لمجلس إدارة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

ويعد الأمير عبدالعزيز من الأمراء القلائل، الذين سخرت حياتهم لمسيرتهم المهنية، ليعمل طوال عقود بصمت وهدوء دون استقطاب للأضواء في إدارة أكبر شرايين الطاقة العالمية. وكان حاضراً بقوة في كواليس معظم المؤتمرات والندوات التي توجه بوصلة سياسات الطاقة المحلية والعالمية.

ويرى محللون أن تسليم إدارة أكبر ثروات البلاد، لأول وزير للطاقة من الأسرة الحاكمة في تاريخ السعودية، كان يهدف أساساً لإنهاء التلكؤ في الكثير من الملفات العالقة منذ تراجع أسعار النفط منتصف عام 2014.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

خلال أقل من خمسة أشهر من تكليفه بحقيبة وزارة الطاقة السعودية، أصبح الأمير عبدالعزيز بن سلمان، من أكثر الشخصيات العالمية تأثيراً، خاصة بعد تزايد الحاجة إلى بوصلة جديدة لصناعة النفط العالمية، التي دخلت في مآته مغلقة منذ عام 2014.

ويأتي الدور الكبير من موقعه في صناعة قرارات أكبر مصدر للنفط في العالم، والدولة التي تملك أكبر طاقة إنتاج إضافية، الأمر الذي يمنحها القول الفصل في تحديد اتجاه الأسواق ولامح استراتيجيات الطاقة في العقود المقبلة.

ويتسبب دور الأمير عبدالعزيز بن سلمان أهميته القوي بعد اندلاع حرب الأسعار، التي لا تقف أسبابها عند انهيار اتفاق خفض الإنتاج بين منتجي منظمة أوبك وحلفائها بقيادة روسيا، بل تتعدى ذلك إلى جميع أطراف الصناعة وخاصة العلاقة المملوغة مع منتجي النفط الصخري.

ومن الواضح أن الخلاف بين الرياض وموسكو بشأن تخفيضات الإنتاج في اجتماع فيينا بداية الشهر الحالي، كان مجرد القشة التي قصمت ظهر البعير، وعلقت الحاجة المؤجلة لفرض إحدائيات وقواعد جديدة لصناعة النفط العالمية. ويبدو أن تلك المواجهة لم تعد تحتمل التأجيل، بعد أن فشلت السعودية في الجولة الأولى على مدى 3 سنوات في تعديل بوصلة إنتاج وصناعة الطاقة.

وكانت السعودية قد اصرت بعد انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014 على قيادة منظمة أوبك لخفض الإنتاج العالمي الأعلى تكلفة من خلال زيادة الإنتاج، لكنها لم تتمكن من إكمال المشوار بسبب تباين مواقف منتجي المنظمة وتراجع أسعار النفط إلى 27 دولاراً للبرميل في عام 2016.

ولجات الرياض إلى قيادة منظمة أوبك لعقد اتفاق مع 10 منتجين من خارج المنظمة بقيادة روسيا لاتخاذ إجراءات لخفض الإنتاج من أجل دعم الأسعار المنهارة لتخفيف الضغوط على موانئها. ومع أن الاتفاق، الذي اعتمد بشكل أساسي على السعودية وروسيا في حمل العبء الأكبر للتخفيضات، أدى إلى ارتفاع الأسعار، إلا أنه أدى إلى تعميق الخلل وقدم خدمة كبيرة لمنتجي النفط الصخري.

ويعد عامين صدر أمر ملكي بتعيينه وزيراً للدولة لشؤون الطاقة في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية. واكمل مسار الخبرة الطويلة بتعيينه وزيراً للطاقة، أعقبه في ديسمبر الماضي إضافة مسؤولية جديدة بتعيينه رئيساً لمجلس إدارة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

ويعد الأمير عبدالعزيز من الأمراء القلائل، الذين سخرت حياتهم لمسيرتهم المهنية، ليعمل طوال عقود بصمت وهدوء دون استقطاب للأضواء في إدارة أكبر شرايين الطاقة العالمية. وكان حاضراً بقوة في كواليس معظم المؤتمرات والندوات التي توجه بوصلة سياسات الطاقة المحلية والعالمية.

ويرى محللون أن تسليم إدارة أكبر ثروات البلاد، لأول وزير للطاقة من الأسرة الحاكمة في تاريخ السعودية، كان يهدف أساساً لإنهاء التلكؤ في الكثير من الملفات العالقة منذ تراجع أسعار النفط منتصف عام 2014.

الخلاف بين الرياض وموسكو بشأن تخفيضات الإنتاج في اجتماع فيينا بداية الشهر الجاري، عجل الحاجة المؤجلة لفرض إحدائيات وقواعد جديدة لصناعة النفط العالمية، بعد أن فشلت السعودية في الجولة الأولى على مدى 3 سنوات في تعديل بوصلة إنتاج وصناعة الطاقة

انتهيار أسعار النفط، التي فقدت فجأة نحو ثلث قيمتها، كان صادماً للاعبين النفطية والمالية ولجميع اللاعبين الأساسيين في قطاع الطاقة، لكن التامل العميق يكشف أنه مصير حتمي مؤجل في ظل ضياع بوصلة صناعة النفط.

ولا يستند الدور المحوري للأمير عبدالعزيز بن سلمان في قيادة هذه المعركة المصرية المؤجلة إلى كونه نجل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز فقط، بل أيضاً إلى كونه من أرفع خبراء الطاقة في البلاد والعالم وإلى سجله الطويل في صناعة القرار في قطاع النفط السعودي منذ 35 عاماً.

جميع الأسلحة

اليوم تبدو السعودية مصرة على تصحيح المعادلة، والتوقف عن الهروب إلى الأمام بتخفيض الإنتاج والتنازل عن الحصص، بعد أن تراجعت حصة منتجي أوبك الأكثر كفاءة إلى 30 في

يقول السفير الأميركي السابق تشارلز فريمان إن الأمير عبدالعزيز يمثل ظاهرة جديدة هي «التكنوقراط الملكي». ويضيف إنه «ذكي عالمي الأفق وخبير في عمل الوزارة التي ظل يعد نفسه لإدارتها منذ عشرات السنين».

ويؤكد بسام فتوح رئيس معهد أكسفورد لدراسات الطاقة أن الأمير عبدالعزيز، كان طرفاً أساسياً في السياسة النفطية السعودية منذ إصلاحات الطاقة المتجددة ورفع